صنـــــدوق النقـــــد الدولـــــي

نشـــرة معلومـــات معممـــة

إدارة
العلاقات
الخارجية

نشرة معلومات معممة رقم 09/121 — صندوق النقد الدولي

للنشر الفوري — 700 19TH STREET, NW

٢١ سبتمبر ٢٠٠٩ — Washington, D.C. 20431 USA

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لعام ٢٠٠٩

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٥ أغسطس ٢٠٠٩ مشاورات المادة الرابعة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.[١]

خلفية

كان أداء الاقتصاد الكلي قويا بوجه عام في الجماهيرية العربية الليبية خلال عام ٢٠٠٨. فقد بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حوالي ٣,٨% في ذلك العام. غير أن القطاع غير النفطي سجل نموا واسع النطاق بلغ معدله التقديري ٨%. وشهد إنتاج النفط ارتفاعا طفيفا في أرباع العام الثلاثة الأولى ثم تراجع في الربع الأخير تمشيا مع قرار خفض حصص الإنتاج الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط ("أوبك"). ونتيجة لذلك، كان

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم عادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. ويُعِد الخبراء بعد العودة إلى مقر الصندوق تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بوصفه رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا للآراء التي أعرب عنها المديرون التنفيذيون ثم يُرسَل هذا الملخص إلى سلطات البلد العضو. وتورد نشرة المعلومات المعممة هذه ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين كما أعربوا عنها أثناء المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي في ٥ أغسطس ٢٠٠٩ استنادا إلى تقرير خبراء الصندوق.

إنتاج العام ككل مشابها لمستواه في عام ٢٠٠٧. ومن ناحية أخرى، ارتفع معدل التضخم إلى نحو ١٠% في عام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أسعار السلع الأولية الدولية والزيادة الملحوظة في الإنفاق العام.

وقد ظل فائض المالية العامة في حدود ٢٥% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨. وزادت الإيرادات بنحو ٣٧% نتيجة لارتفاع أسعار النفط وتقوية الإدارة الضريبية والجمركية. وفي نفس الوقت، ارتفع الإنفاق الكلي المقدَّر بنسبة ٤٥% تقريبا، انعكاسا للزيادات الكبيرة في كل من النفقات الجارية والرأسمالية. وظل الإنفاق من خلال برنامج توزيع الثروة في حدود ٣,٣ مليار دينار ليبي (ما يعادل ٣% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي)، مقابل ٤,٦ مليار دينار ليبي معتمدة في الموازنة العامة.

وتتوخى موازنة عام ٢٠٠٩ تراجعا اسميا بسيطا في الإنفاق العام يضع نهاية لثلاثة أعوام من التوسع الكبير في المالية العامة. ويُعزى التراجع البسيط في الإنفاق الكلي إلى انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة ٢٠% وزيادة المصروفات الجارية بنسبة ٢٥%، وهو ما يشمل زيادة متوقعة في مجموع الأجور مقدارها ١٦%. ويرجع جانب كبير من الزيادة المتوقعة في الأجور إلى عودة جزء من موظفي الحكومة إلى كشوف رواتب الخدمة المدنية بعد أن كانوا قد نُقلوا إلى مكتب عمل مركزي تمهيدا لتحويلهم إلى القطاع الخاص في إطار تخفيض العمالة الحكومية. ومن المتوقع أن يسجل رصيد المالية العامة الكلي فائضا قدره ١٠% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩ على الرغم من التراجع المتوقع في الإيرادات النفطية بنسبة تكاد تصل إلى ٤٠%.

وقد ظل فائض الحساب الجاري الخارجي مرتفعا عند مستوى ٤١% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨. وحققت الواردات زيادة سريعة (نحو ٣٠%) عَوَّضَه وزاد عليه الارتفاع الحاد في العائد النفطي، وهو ما أدى إلى زيادة تراكم صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار ليصل إلى نحو ١٣٦ مليار دولار.

وازدادت سرعة نمو النقود بمعناها الواسع حتى بلغ حوالي ٤٨% في عام ٢٠٠٨، انعكاسا للزيادة الكبيرة في صافي الأصول الأجنبية والزيادة السريعة في الإنفاق العام، بما في ذلك الإقراض المشتق الذي تمارسه مؤسسات الإقراض المتخصصة. وقد مثَّل الإقراض المشتق من هذه المؤسسات حوالي ٥٠% من الائتمان القائم. وزاد الائتمان المصرفي المقدم للاقتصاد بنحو ١٢,٥%، بينما ارتفعت الودائع المصرفية بنحو ٧٠% معظمها في شكل ودائع تحت الطلب تخص الكيانات العامة.

وهناك تقدم جار في عمليات إعادة هيكلة البنوك وخصخصتها. فقد تأسست شركة لإدارة الأصول مهمتها التعامل مع القروض المعدومة، ويجري العمل على زيادة اشتراطات رأس المال الإلزامي، وتشجيع البنوك

الصغيرة على السعي لإيجاد شركاء استراتيجيين أجانب يتمتعون بأوضاع مستقرة. وقد منح مصرف ليبيا المركزي ترخيصا بمزاولة العمل لمصرفين جديدين بمشاركة أجنبية. وإضافة إلى ذلك، قامت السلطات بخصخصة ١٥% من أحد المصرفين الكبيرين المتبقيين لدى القطاع العام من خلال طرح عام أولي.

وتم إحراز تقدم في الإدارة الجمركية والضريبية، فأُنشئت مكاتب لكبار المكلفين الضريبيين كما يجري إدخال النظام الآلي في أعمال التفتيش الجمركي. غير أن "رسم الخدمات" الذي يحصل على الواردات ارتفع مؤخرا من ٤% إلى ١٠%، ولا تزال هناك رسوم أخرى يتم تجنيب حصيلتها.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرون التنفيذيون بقوة الأداء الاقتصادي الكلي في الجماهيرية وبتقدمها الملموس في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، لا سيما إصلاحات القطاع المالي. ولا يزال تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد الليبي محصورا في الانخفاضات التي سجلتها الإيرادات النفطية، بينما ظل النمو قويا في القطاع غير النفطي. ولا تزال آفاق الاقتصاد الليبي مواتية على المدى المتوسط. وقد شدد المديرون على أهمية بذل المزيد من الجهود للتصرف في السيولة الزائدة، وتحسين الإدارة المالية العامة، ودفع الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تدعم هدف السلطات المتمثل في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط وتعزيز دور القطاع الخاص.

وأشار المديرون إلى أن موقف سياسة المالية العامة الكلي الذي اتخذته السلطات يحقق توازنا ملائما بين اعتبارات المدى القصير والطويل، وأن التراجع البسيط في الإنفاق العام على النحو المخطط لتحقيقه في عام ٢٠٠٩ يمثل نهاية واضحة لارتفاعات الإنفاق الكبيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة. وحثوا على القيام بجهد أكبر لتحسين جودة الإنفاق وبنوده، والحد من نمو النفقات الجارية. ورحب المديرون بما قررته السلطات من إرجاء تنفيذ برنامج توزيع الثروة.

ورأي المديرون أنه من الضروري تحقيق تقدم في جهود تقوية الإدارة المالية العامة، وأن دمج أمانتي المالية والتخطيط مؤخرا يمثل خطوة مهمة في هذا الاتجاه. وأيدوا عزم الحكومة على إنشاء حساب خزانة واحد لتعزيز إدارة النقدية وضبط الإنفاق، وتحسين التنسيق بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. وفيما يخص المرحلة المقبلة، يمكن زيادة شفافية الموازنة ورفع فعاليتها من خلال تحديث إطارها القانوني والإداري للحد من الصناديق الممولة من خارجها. وشجع المديرون السلطات على مواصلة تعزيز الإطار القانوني والتشغيلي الذي ينظم عمل المؤسسة الليبية للاستثمار. ولخدمة أهدافها الأساسية على الوجه الأمثل، ينبغي التركيز على الاستثمار في الخارج طبقا لسياسة استثمارية متحفظة.

ورحب المديرون التنفيذيون بما ينويه مصرف ليبيا المركزي من مد النطاق الزمني لآجال استحقاق شهادات الإيداع التي يصدرها ووضع آلية لإقامة المزادات عليها. وسوف تؤدي الجهود الجارية لتحديث مصرف ليبيا المركزي وتعزيز نظام المدفوعات إلى تأسيس البينة التحتية اللازمة لدعم عملية تصميم السياسة النقدية وتنفيذها. وللتعامل مع السيولة الزائدة الكبيرة في الجهاز المصرفي، ينبغي إعطاء أولوية لإنشاء حساب خزانة واحد على وجه السرعة والحد من الإقراض المشتق الذي تقدمه مؤسسات الإقراض المتخصصة.

وأثنى المديرون على الإنجازات المحققة في خصخصة المصارف وإعادة هيكلتها. ورحبوا على وجه الخصوص بإنشاء شركة لإدارة الأصول في الآونة الأخيرة مهمتها التصرف في القروض المعدومة، وبالخصخصة الجزئية لأكبر مصرف عام في البلاد. ورحب المديرون بالجهود المتواصلة لتحسين إعداد التقارير الرقابية، وأساليب الرقابة الميدانية، والقواعد التنظيمية والمعايير القياسية.

واتفق المديرون على أن ربط الدينار الليبي بحقوق السحب الخاصة لا يزال في صالح الاقتصاد. وقالوا إن الدينار يبدو مقوما بأعلى من القيمة الصحيحة إلى حد ما، ولكن جانبا من هذا التقويم يُرجَّح أن يكون مؤقتا فحسب بالنظر إلى الانخفاض المتوقع في فائض الحساب الجاري الخارجي.

وأقر المديرون بما أُحرِز من تقدم كبير في تحرير الاقتصاد وانفتاحه، بدعم من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي. وشجعوا مواصلة الجهود لتدعيم الإطار التنظيمي بغية تحسين مناخ الأعمال وتشجيع أنشطة القطاع الخاص. وقالوا إن تقوية الإدارة الجمركية والضريبية التي تحظى بالترحيب ينبغي أن تقترن بمعدلات منخفضة لضرائب الشركات والرسوم الجمركية، مع قليل من الشرائح وعدد محدود من الإعفاءات.

وعلى صعيد آخر، حث المديرون السلطات على مواصلة تحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

ليبيا: مؤشرات اقتصادية ومالية أساسية، ٢٠٠٥–٢٠٠٨

(الحصة = ١١٢٣,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)
السكان: ٦,٠٤ مليون (٢٠٠٧)
إجمالي الناتج المحلي للفرد: ١٤٤٧٩ دولارا أمريكيا (٢٠٠٨)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨ أولية
		(التغير السنوي %)		
الدخل القومي والأسعار				
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٩,٩	٥,٩	٦,٠	٣,٨
من غير الهيدروكربونات	١٣,٦	٧,٩	٩,٩	٨,٠
من الهيدروكربونات	٧,٢	٤,٣	٢,٨	٠,٠
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين	٢,٩	١,٤	٦,٢	١٠,٤
		(% من إجمالي الناتج المحلي)		
مالية الحكومة المركزية				
الإيرادات	٦٢,٩	٦٢,٤	٦٠,٨	٦٤,٠
منها: الهيدروكربونات	٥٨,٥	٥٧,٥	٥٤,٥	٥٧,٤
غير الهيدروكربونات	٤,٥	٤,٩	٦,٣	٦,٦
الإنفاق وصافي الإقراض	٣٣,٥	٣١,٠	٣٥,٣	٣٩,٣
الجاري	١٣,٩	١٣,٤	١٤,١	١٥,٤
الرأسمالي	١٩,٧	١٧,٦	٢١,١	٢٣,٩
رصيد المالية العامة الكلي	٢٩,٤	٣١,٤	٢٥,٥	٢٤,٦
رصيد غير الهيدروكربونات (العجز –)	–٢٩,١	–٢٦,٢	–٢٩,٠	–٣٢,٧
		(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)		
المؤشرات النقدية				
النقود بمعناها الواسع	١٠,٦	١٦,٠	٤٠,١	٤٧,٨
سعر الفائدة على الودائع (الودائع لمدة سنة، %)	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥
استحقاقات على الاقتصاد	٧,٧	١١,٦	١٤,٥	١٢,٥
		(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)		
القطاع الخارجي				
صادرات السلع	٣١,٤	٣٩,٢	٤٧,٠	٦٢,٠
منها: الهيدروكربونات	٣٠,٥	٣٨,٢	٤٥,٨	٦٠,٧
واردات السلع	١١,٢	١٣,١	١٧,٧	٢١,٧
رصيد الحساب الجاري	١٧,١	٢٥,٢	٢٩,١	٣٦,٦
% من إجمالي الناتج المحلي	٣٨,٩	٤٤,٦	٤٠,٧	٤٠,٧
مجموع الأصول الأجنبية (صافي الأصول الأجنبية + استثمارات الهيئة الليبية للاستثمار)	٥٤,٣	٧٤,٨	٩٨,٣	١٣٦,١
منه: صافي الاحتياطيات الدولية	٣٨,٤	٥٢,٧	٤٨,٥	٤٩,٤
(بما يعادل شهور الواردات من السنة التالية)	٢٨,٩	٣١,٠	٢٢,٩	٢٢,٠
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)	١,٨–	٠,٦–	٠,٣–	٦,٠

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.